

الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠-١٩٦١، ٤٩,٥٪ وفي العام ١٩٧٠-١٩٧١ بلغت النسبة ٢٦,١٪ وفي العام ١٩٧٩-١٩٨٠، ١٩,٨٪^(٣).

وعدا عن ظاهرة الأمية، فإن التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً - النقص في عدد المعلمين الكفيا في المدارس العربية: فهناك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام إسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت إسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩-١٩٥٠ إلى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وإن كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية]^(٤).

وكانت السلطات العسكرية الإسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لإسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة إلى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، إذ كانت السلطات الإسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وأتبعاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «إن الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وإن تعيينهم لا يتم إلا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»^(٥). كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وإن قبول المدرسين لا يحدد بناءً على قدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في إمكاناتهم العلمية»^(٦). إضافة إلى ذلك، فإن المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الإسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي، ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً إلى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، إن هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، أنكم مسؤولون [المعلمون] عن أخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»^(٧).

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في إسرائيل، وأدت إلى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفاء، لا زالت سارية حتى الآن^(٨).

ثانياً - نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، إلا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩-١٩٦٠ إلى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩-١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩-١٩٨٠ إلى ٢٧٧ مدرسة. وفي الوسط